الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

جامعة جورجتاون قطر
GEORGETOWN UNIVERSITY QATAR
Center for International and Regional Studies

السياسات البيئية في الشرق الأوسط

تقرير موجز رقم ٢٤

نبذة عن جامعة جورجتاون في قطر

تأسست جامعة جورجتاون في عام ١٧٨٩ وهي إحدى المؤسسات الأكاديمية والبحثية الرائدة في العالم التي تقدم تجربة تعليمية فريدة من نوعها، وتسهم في إعداد الجيل القادم من المواطنين العالميين القادرين على القيادة وإحداث تغيير إيجابي في العالم.

وعملت جامعة جورجتاون في قطر (GU-Q) منذ انطلاقتها عام ٢٠٠٥ من أجل تمكين الطلاب ودعم القدرات البشرية التي تحتاجها منطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد وعشرين وتقديم تجربة تعليمية شاملة مبنية على أعلى المعايير الأكاديمية. تقدم درجة بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية دراسات متعددة التخصصات في سياق عالمي، وهي نفس المناهج والبرامج التي توفرها جامعة جورجتاون كلية إدموند أ. وولش للشؤون الدولية في واشنطن. ويتم تقديم درجة بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية في أربع تخصصات: الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية والثقافة والسياسة والتاريخ الدولي. كما يمكن للطلبة أن يختاروا بين ثلاثة برامج شهادات لاستكمال مجال تخصصهم، وهي الدراسات العربية والإقليمية والدراسات الأمريكية والإعلام والسياسة.

توفر جامعة جورجتاون في قطر مجالاً متميزاً للتعليم والبحث والتفاعل مع المجتمع المحلي، إذ لديها أحدث القاعات والمرافق والفصول الدراسية، كما تضم الجامعة علماء مرموقين على الصعيد الدولي وأعضاء هيئة التدريس من المستوى الرفيع وإداريين متفانين، إضافة إلى أن الجامعة تحتوي على أفضل مكتبة تعنى بمجال العلاقات الدولية في المنطقة.

كما تستضيف جامعة جورجتاون في قطر مركز الدراسات الدولية والإقليمية (CIRS)، وهو معهد بحثي رائد يرعى العديد من الدراسات الأكاديمية ذات الأهمية الأساسية إقليمياً ودولياً، بما في ذلك المبادرات البحثية ذات الصلة بالعلاقات الدولية والاقتصاد السياسي والسياسات الداخلية لدول الخليج. لمعرفة المزيد عن الفعاليات والبرامج المتميزة التي تقدمها جامعة جورجتاون في قطر وللاستفادة من البحوث التي توفرها، يرجى زيارة موقعها الإلكتروني: http://qatar.sfs.georgetown.edu/ar

نبذة عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية

يعد مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة جورجتاون في قطر، والذي تم إنشاؤه عام ٢٠٠٥، من أوائل المعاهد البحثية المتخصصة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية، وذلك من خلال الحوار وتبادل الأفكار، والبحث والمنح الدراسية، والعمل مع الدارسين وصناع الرأي والمهنيين والناشطين على الصعيدين المحلي والدولي.

استرشاداً بمبادئ التميز الأكاديمي والمشاركة المجتمعية، وتبنياً لرؤية تقدمية، تدور الرسالة التي يتبناها المركز حول خمسة أهداف رئيسية:

- توفير محفل للمنح الدراسية والبحث حول الشؤون الدولية والإقليمية.
- تشجيع البحث المتعمق وتبادل الأفكار.
- تعزيز إجراء حوار مستنير بين الطلاب والدارسين والمهنيين في مجال الشؤون الدولية.
- تسهيل تدفق الأفكار والمعرفة دون قيود من خلال نشر الإنتاج البحثي للمركز، وعقد المؤتمرات والندوات، وإقامة ورش عمل مخصصة لتحليل معضلات القرن الحادي والعشرين.
- المشاركة في أنشطة تواصلية مع مجموعة واسعة من الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

للمزيد من المعلومات عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني cirs.georgetown.edu

نبذة عن مؤسسة قطر

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع منظمة خاصة غير ربحية تدعم دولة قطر في مسيرة تحول اقتصادها المعتمد على الكربون إلى اقتصاد معرفي من خلال إطلاق قدرات الإنسان، بما يعود بالنفع على دولة قطر والعالم بأكمله.

تأسست مؤسسة قطر سنة ١٩٩٥ بمبادرةٍ كريمةٍ من صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتتولى صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر رئاسة مجلس إدارتها.

تلتزم مؤسسة قطر بتحقيق مهمتها الاستراتيجية ذات الفروع الثلاثية الشاملة للتعليم، والبحوث والعلوم، وتنمية المجتمع من خلال إنشاء قطاع للتعليم يجذب ويستقطب أرقى الجامعات العالمية إلى دولة قطر لتمكين الشباب من اكتساب المهارات والسلوكيات الضرورية لاقتصادٍ مبنيٍّ على المعرفة. كما تدعم الابتكار والتكنولوجيا عن طريق استخلاص الحلول المبتكرة من المجالات العلمية الأساسية. وتسهم المؤسسة أيضاً في إنشاء مجتمع متطوّر وتعزيز الحياة الثقافية والحفاظ على التراث وتلبية الاحتياجات المباشرة للمجتمع. للحصول على كافة مبادرات مؤسسة قطر ومشاريعها، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.qf.org.qa

يتاح نشر هذا التقرير من خلال الدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

©تصميم الغلاف بواسطة روب بينّي

السياسات البيئية في الشرق الأوسط
تقرير موجز لمجموعة العمل

© ٢٠١٩ مركز الدراسات الدولية والإقليمية
جامعة جورجتاون في قطر

تقرير موجز رقم ٢٤
ISSN 2227-1694

السياسات البيئية في الشرق الأوسط
تقرير موجز لمجموعة العمل

لطالما هيمن النفط والمواد الهيدروكربونية، وعلى نحو متزايد الغاز الطبيعي، على النقاشات التي تتناول الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط—وخاصة فيما يتعلق بتأثيرها على السياسات المحلية والإقليمية والدولية—بحيث لم تحظ المعايير البيئية الأوسع في المنطقة بوافر اهتمام مشترك. ولهذا الغرض، أطلق مركز الدراسات الدولية والإقليمية هذه المبادرة البحثية لاستكشاف الجغرافيا السياسية للموارد الطبيعية، سعياً إلى توسيع التركيز بحيث يشمل الموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة، مثل الأرض والهواء والماء والغذاء، ولكن أيضاً كمحاولة لدراسة البيئة الإقليمية ككل، وليس مجرد الموارد المستخرجة منها. وفي ضوء ذلك، تتبنى هذه الدراسات مقاربةً شاملة تحاول دمج دراسة الموارد الطبيعية المتنوعة في المنطقة والمعوّقات البيئية وتأثيراتها المختلفة على الجغرافيا السياسية.

إنّ الموارد الطبيعية استطاعت أن تشكّل ملامح منطقة الشرق الأوسط أكثر من معظم مناطق العالم الأخرى، واضطلعت عائدات النفط بدور حاسم بشكل خاص في الجهود السريعة لبناء الدولة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدى اكتشاف النفط إلى زيادة اهتمام القوى الخارجية بالمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو ما تجسد في مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٤٥ التي وصفت النفط السعودي بأنه أكبر مصدر للطاقة الاستراتيجية في العالم. بيد أن هذا الاهتمام التاريخي المكثف بالنفط والغاز قد عمل على إهمال دراسة مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية الموجودة في الشرق الأوسط، من دون أن نعني أن من الممكن عزل الكثير من هذه الموارد—مثل نوعية الهواء في دول الخليج المُعَصرَنة—عزلاً تاماً عن إرث استخراج الهيدروكربون.

يتناول هذا المشروع متعدد التخصصات مجموعةً واسعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. ويشكل التاريخُ البيئي، الحقلُ المعرفي الناشئ الذي لم يطبّق كما يجب على منطقة الشرق الأوسط، وسيلةً للتحقيق يمكن من خلالها استكشاف تأثير بيئة المنطقة على شعوبها ودولها واقتصاداتها على الأمد الطويل. وتتدارس الموضوعات الأخرى المدرجة في البحث علاقات الإنسان بالأرض، ودراسات حالة قطرية متعلقة بالرعوية المعاصرة؛ وتأثير الموارد الطبيعية على آليّات تشكيل الدولة، والعلاقة بين الموارد الطبيعية على التنوع الاقتصادي، وقضايا أخرى عديدة ذات صلة. وتتناول المبادرة البحثية مخاوف أوسع نطاقاً حول استنزاف الموارد الطبيعية في جميع أنحاء الكوكب، وتركز على البيئة والنشاط البيئي في الشرق الأوسط، وهو موضوع لم يحظ بدراسة كافية.

وقد أطلق مركز الدراسات الدولية والإقليمية هذه المبادرة البحثية سعياً لاستكشاف الجغرافيا السياسية للموارد الطبيعية، في محاولة لتوسيع التركيز بحيث يشمل الموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة، مثل الأرض والهواء والماء والغذاء، ولكنه أطلقها أيضاً بهدف دراسة البيئة الإقليمية ككل، وليس فقط الموارد المستخرجة منها. وتشمل القضايا المدروسة مسألة شحّ المياه، وهي قضية عالمية عامّة، لكنها مشكلة حادّة في الشرق الأوسط، تُدرس آثارها من خلال دراسة حالة عن اليمن. كما يُدرس الأمن الغذائي في الحالة السوريّة، والتي كانت في ٢٠١١، أي قبل الحرب الأهلية، من مصدري الغذاء البارزين في المنطقة. وإلى جانب النقص الحاد في الغذاء داخل سورية، كان للصراع تبعات على المنطقة أدّت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول المجاورة، كالأردن وتركيا والعراق. يقدم هذا التقرير الموجز ملخّصاً للفصول الأصلية المنشورة في كتاب: *Environmental Politics in the Middle East: Local Struggles, Global Connections* (Oxford University Press/Hurst 2018).

السياسات البيئية في الشرق الأوسط
المشاركون و المساهمون في مجموعة العمل

مدالله العبلي
جامعة الإمارات العربية المتحدة

Madalla Alibeli
United Arab Emirates University

زهرة بابار
مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر

Zahra Babar
CIRS, Georgetown University in Qatar

عُدي شاندرا
جامعة جورجتاون في قطر

Uday Chandra
Georgetown University in Qatar

جيل كريستال
جامعة وبورن

Jill Crystal
Auburn University

علي القبلاوي
جامعة الشارقة

Ali El-Keblawy
University of Sharjah

أفيار أ. علمي
جامعة قطر

Afyare A. Elmi
Qatar University

فرانسيس غيليس
مركز برشلونة للشؤون الدولية

Francis Ghilès
Barcelona Center for International Affairs

إيليا غريدنيف
ساهان للأبحاث، نيروبي

Ilya Gridneff
Sahan Research, Nairobi

إسلام حسن
مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر

Islam Hassan
CIRS, Georgetown University in Qatar

كليمنت هنري
جامعة تكساس في أوستن

Clement Henry
University of Texas at Austin

مهران كامروا
مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر

Mehran Kamrava
CIRS, Georgetown University in Qatar

مارتن كيولرتز
مجموعة نيكزس تكساس إيه اند إم

Martin Keulertz
Texas A&M Nexus Group

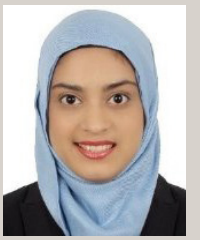

أومبر لاتفات
جامعة لافال في الكيبيك

Umber Latafat
CIRS, Georgetown University in Qatar

أناتول ليفين
جامعة جورجتاون في قطر

Anatol Lieven
Georgetown University in Qatar

عباس مالكي
جامعة شريف للتكنولوجيا في طهران

Abbas Maleki
Sharif University of Technology in Tehran

سوزي ميرغني
مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر

Suzi Mirgani
CIRS, Georgetown University in Qatar

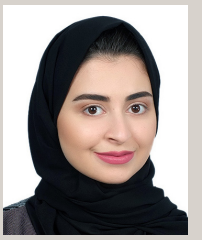

فرح صالح
مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر

Farah Saleh
CIRS, Georgetown University in Qatar

رمشة شهزاد
مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر

Rumsha Shahzad
CIRS, Georgetown University in Qatar

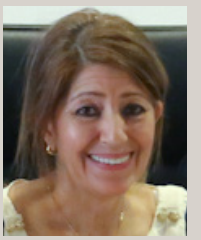

ماريا سنوسي
جامعة محمد الخامس في الرباط

Maria Snoussi
Université Mohammed V in Rabat

جيني سويرز
جامعة نيوهامبشاير

Jeannie Sowers
University of New Hampshire

هاري فيرهوفن
جامعة جورجتاون في قطر

Harry Verhoeven
Georgetown University in Qatar

ويسيل ن. فيرميولين
جامعة نيوكاسل في لندن

Wessel N. Vermeulen
Newcastle University London

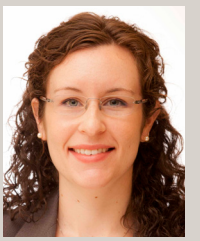

إليزابيث وانوشا
مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر

Elizabeth Wanucha
CIRS, Georgetown University in Qatar

إيكارت ورتز
مركز برشلونة للشؤون الدولية

Eckart Woertz
Barcelona Centre for International Affairs

جدول المحتويات
الملخصات

مقدمة: الشرق الأوسط في مهبّ السياسة البيئية العالمية
هاري فيرهوفن، جامعة جورجتاون في قطر

١. النشاط البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
جيني سويرز، جامعة نيوهامبشاير

٢. الفوسفات التونسي وسياسة الأطراف
فرانسيس غيليس وإيكارت ورتز، مركز برشلونة للشؤون الدولية

٣. تسنيد النفط وتداعياته في دول مجلس التعاون الخليجي
جيل كريستال، جامعة أوبورن

٤. تخضير المناظر الطبيعية الخليجية: الفرص الاقتصادية، والمقايضات الاجتماعية، وتحديات الاستدامة
علي القبلاوي، جامعة الشارقة

٥. حرق مستقبل الصومال: التجارة غير المشروعة بالفحم بين القرن الأفريقي والخليج
إيليا غريدنيف، ساهان للأبحاث في نيروبي

٦. القرصنة والصيد غير المشروع في القرن الأفريقي: دور منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
أفيار أ. علمي، جامعة قطر

٧. تعلم التعددية الجغرافية السياسية: نحو نظام نفطيّ دولي جديد؟
كليمنت هنري، جامعة تكساس في أوستن

٨. الشحّ كمحرّك للتنمية الاقتصادية: تأثير دعم أسعار الطاقة على تنويع الصادرات في الشرق الأوسط
ويسيل ن. فيرميولين، جامعة نيوكاسل في لندن

٩. سياسات الموارد الطبيعية في بحر قزوين: لعبة عظمى جديدة في عالم قديم
عباس مالكي، جامعة شريف للتكنولوجيا في طهران

Table of Contents

Paper Synopses

Introduction: The Middle East in Global Environmental Politics
Harry Verhoeven, *Georgetown University in Qatar*

1. Environmental Activism in the Middle East and North Africa
Jeannie Sowers, *University of New Hampshire*

2. Tunisian Phosphates and the Politics of the Periphery
Francis Ghilès and Eckart Woertz, *Barcelona Center for International Affairs*

3. The Securitization of Oil and its Ramifications in the Gulf Cooperation Council States
Jill Crystal, *Auburn University*

4. Greening Gulf Landscapes: Economic Opportunities, Social Trade-Offs, and Sustainability Challenges
Ali El-Keblawy, *University of Sharjah*

5. Burning Somalia's Future: The Illegal Charcoal Trade between the Horn of Africa and the Gulf
Ilya Gridneff, *Sahan Research in Nairobi*

6. Illegal Fishing and Piracy in the Horn of Africa: The Role of the MENA Region
Afyare Elmi, *Qatar University*

7. Learning Geopolitical Pluralism: Towards a New International Oil Regime?
Clement Henry, *University of Texas at Austin*

8. Scarcity Drives Economic Development: The Effect of Energy Subsidies on Export Diversification in the Middle East
Wessel N. Vermeulen, *Newcastle University London*

9. The Politics of Natural Resources in the Caspian Sea: A New Great Game in an Ancient World
Abbas Maleki, *Sharif University of Technology in Tehran*

مقدمة: الشرق الأوسط في مهبّ السياسة البيئية العالمية

هاري فيرهوفن

تشكّل الصور والوقائع المنظورة التي تتحدث عن الشحّ الحاد والوفرة الغزيرة ملامح العديد من الأحاديث الدائرة حول الشرق الأوسط. فمع كل استحضار للكثبان الرملية العربية، وما قد يرتبط بها من مظاهر وجودية غير مرحّبة، توجد أيضاً مجازات واستعارات قوية من أنهار وواحات وآبار نفط تخضرت بفضلها الصحراء بأعجوبة، وتتوالد فيها الثروات الهائلة. الصحراء الكبرى، النيل، الربع الخالي، دجلة والفرات، هي أسماء ترتسم كثيراً في المخيّلة الجغرافيّة، بالطريقة ذاتها التي يعدّ بها حقل الغوار النفطي في السعودية، ومضيق هرمز، وقناة السويس، تجسيداً للاقتصاد العالمي. ولطالما كانت الفكرة القائلة بأن "الجغرافيا عاملٌ رئيس محدِّد للسلوك البشري ولـ(نقص) ازدهار الحضارة" فكرةً بديهية بل وحدسيّة للكثير من سكان المنطقة، وللمراقبين الخارجيين.

يرفض هذا الكتاب فصل المسار البيئي للشرق الأوسط عن تاريخه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، محلياً وعالمياً. ويرى أن الديناميات البيئية في المنطقة تعكس، وتشارك في تأليف، القوى السياسية والاقتصادية والبيئية العالمية الأوسع، فضلاً عن كونها جزءاً لا يتجزأ من سياسة القوة في مناطقها الخاصة. بعبارة أخرى، تعدّ دراسة التغير البيئي وإدارة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط مدخلاً أساسياً لفهم الآمال والخلفيات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي لا تعد ولا تحصى لسكانها، سواءً في تجلياتها على الأرض و في طرق تراكبها مع المنظومات العالمية الأوسع. بالمقابل، فإن من شأن أي تحليل أن يُعدّ تحليلاً قاصراً يرثى له، ولا يعوّل على مداخلاته وتشخيصاته، إذا ما أغفل دور الصراع على السلطة—وفق التعريف التقليدي للسياسة لدى هارولد لاسويل: مَن يحصل على ماذا، ومتى، وكيف—في تشكّل العوامل البيئية وإعادة تشكّلها، خطابياً ومادياً.

تستعرض مقدمة هذا الكتاب تاريخ تنظير العلاقة بين المجتمع البشري وبيئته، وتظهر مدى مركزية بعض المفاهيم والممارسات البيئية في تاريخ الشرق الأوسط، وكيف أن سياسات البيئة في المنطقة، شكلت بدورها الاقتصاد السياسي والمخيّلة العالميين. توجد عدّة تصنيفات لتقاليد وخطابات البيئة السائدة، ولكن الكتاب، وفي ضوء أهدافه، يقترح إطاراً خاصاً لتحليله. أناقش أولاً وبإيجاز أصول الحتمية البيئية قبل الحديثة: الفكرة القائلة بأن العوامل البيئية هي التفسير الرئيسي للبنى المجتمعية والنتائج السياسية. ثم أحدّد لاحقاً ثلاثة نماذج رئيسية اكتست بأهمية خاصة في العصر الحديث في تشكيل طرق تفكير أتباعها حيال العلوم، والتنمية الاقتصادية، والسلطة السياسية في علاقاتها مع التغير البيئي. وأعرض أخيراً الفصول المختلفة في هذا الكتاب المحرر، مع التأكيد على كيفية ارتباطها بتلك النماذج، وببعضها البعض.

إنّ التغير البيئي يتعلّق بتغيّرات—وعادةً إعادة الترتيب الهمجية التي تطال—العلاقات الاجتماعية. وتشكّل فصول هذا الكتاب في نهاية المطاف وثائق لما حدث وما يحدث وما يوشك أن يحدث من صدامات بين المصالح ووجهات النظر والأيديولوجيات، والتي تنشب عبر الحدود التخصصية والإدارية، والتي تتجلّى على شكل صراعات محلية ومخيّلات إقليمية وروابط عالمية. على هذا النحو، فإن الكُتّاب المساهمين في تأليف هذا الكتاب يحثون على توسيع وإعادة هيكلة الجدل الدائر حول مستقبل الشرق الأوسط وما يرتبط به من الأزمات. وهم بذلك يؤكدون أنه ما لم يتم الاعتراف بأهمية المناقشات الإيكولوجية وإعادة إدراجها كسياسة جوهرية، فإن النشطاء وصانعي السياسات والأكاديميين سيستمرون في تخييب أمل الناس العاديين القابعين في لبّ العلاقة بين الظلم الاجتماعي والاستبعاد السياسي والكوارث البيئية.

هاري فيرهوفن يشغل منصب أستاذ مساعد في كلية الشؤون الدولية في جامعة جورجتاون في قطر. وهو أيضاً عضو مشارك في قسم السياسة والعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد. كان مؤسساً لشبكة جامعة أوكسفورد الصينية الأفريقية OUCAN في العام ٢٠٠٨، وما زال منظماً مشاركاً لها. تركز أبحاثه على سياسة النخب، والصراع، والاقتصاد السياسي للبيئة في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى. تشمل منشوراته: *Water, Civilisation and Power in Sudan. The Political Economy of Military-Islamist State-Building* (Cambridge University Press 2015); and coauthor of *Why Comrades Go To War. Liberation Politics and the Outbreak of Africa's Deadliest Conflict* (Hurst/Oxford University Press 2016); in addition to numerous journal articles and book chapters.

١. النشاط البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

جيني سويرز

يستكشف هذا الفصل الأنماط السائدة لمشاركة الدولة والمجتمع في القضايا البيئية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويركز بشكل أعم على التحركات الاجتماعية حول القضايا البيئية، وردود الدول على هذه الأشكال من النشاط في المنطقة. ويعرّف النشاط البيئي بوصفه المشاركة الهادفة للأفراد في المجال العام لطرح مطالبات بيئية. إنّ الاهتمام الشعبي بالهموم البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يركز على مجموعة من القضايا، بدءاً من التأثيرات الضارة للصناعات الخطرة ووصولاً إلى مطالبات بخدمات عامة، مثل مياه الري والجمع المناسب للنفايات الصلبة.

يشكل النشاط المتمحور حول قضايا الصحة العامة والبيئة عنصراً أساسياً في المشهد الأوسع للتحركات الشعبية والجماهيرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الاحتجاجات التي شهدتها حديقة غيزي في اسطنبول وتسعين مدينة أخرى في تركيا في العام ٢٠١٣، إلى المظاهرات ضد انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة في العام ٢٠١٧، فإنّ ثمّة منافذ جديدة للنشاط البيئي ظهرت في جميع أنحاء المنطقة على مدى العقود القليلة الماضية. لقد كان توسع الاحتجاجات البيئية عنصراً متشابكاً جوهرياً في عمليات التغيير الاجتماعي الأوسع التي حوّلت الاقتصادات السياسية والنظم الإيكولوجية في المنطقة. وبالتالي، فإن دراسة النشاط البيئي تتجاوب مع تركيز مقدمة الكتاب على اتّباع مقاربة إيكولوجية سياسية—دراسة مترابطة للتغيير الإيكولوجي والاجتماعي والسياسي وفق مجموعة متنوعة من المعايير.

تجلّى انتشار النشاط البيئي في المنطقة أكثر وضوحاً في البلدان ذات الأنظمة السياسية شبه التنافسية والتاريخ الطويل في العمل الجماعي، بما في ذلك النشاط العمالي. بيد أن النزاع حول القضايا البيئية ظهر أيضاً في السياقات السياسية والاجتماعية التي يُنظر إليها تقليدياً على أنها غير مرحّبة بالنشاط. وكما يبيّن هذا الفصل، فإن النشاط البيئي في المنطقة يوضّح استمرارية في التنظيم والخطاب والممارسة، وكذلك سمات خاصة بأماكن معينة وسياقات اجتماعية محدّدة. وقد قامت سلطات الدولة بدورها بالاستجابة عبر مرجع أفعال يمكن إلى حد كبير التنبؤ به، يتراوح بين القمع والتكيف.

أدت انتفاضات ٢٠١١ في العالم العربي إلى تحفيز الاهتمام الأكاديمي والجماهيري لتكوين فهم تفصيلي متعدد الطبقات لديناميات الاحتجاج الاجتماعي ذي التاريخ الطويل في المنطقة. لكن، ومع اندلاع الثورات الشعبية التي مهدت الطريق لحروب أهلية وإقليمية معقدة في ليبيا وسورية والعراق واليمن، فإن الأشكال السلمية وغير العنيفة للحركات الاجتماعية والنشاط طُغي عليها. لكن التحركات الشعبية البيئية لم تخفّ، بل من المرجّح لهذه الظاهرة أن تواصل حدّتها في معظم بلدان المنطقة، لتعكس التغيرات في هياكل الفرص السياسية واستراتيجيات الناشطين، فضلاً عن تغيرات العوامل البنيوية بما فيها النمو السكاني، والتحضر، والهجرة، وتغير المناخ، وشحّ إمدادات المياه والأراضي الزراعية.

يضع هذا الفصل أولاً التحركات الشعبية البيئية في الشرق الأوسط في دراسات مقارنة أوسع للنضال البيئي، ثم ينتقل إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية البنيوية التي فتحت منافذ جديدة للحراك البيئي. بعد ذلك، يناقش القسم الثالث ظهور الأنشطة البيئية الرسمية المقبولة من أجهزة الدولة، ومن ثمّ يتدارس الأنماط المهيمنة للنشاط البيئي الذي يُشرك الدولة. وهذه تشمل الاحتجاجات "البرية" واسعة الانتشار والتي تحدث عادة في المناطق الريفية وشبه الحضرية؛ وانتشار المؤسسات الرسمية من منظمات بيئية غير حكومية وجمعيات تطوعية؛ و"حملة" المقاومة الشعبية. ويستكشف القسم الخامس من الفصل استجابات الدول لهذه الأشكال من الحراك البيئي، مع التركيز على محاولات إشراك النشطاء البيئيين، أو نزع شرعيتهم، أو التفاوض معهم أحياناً. وأخيراً، يستكشف هذا الفصل بعض الميزات المشتركة والدروس المستفادة من الحملات البيئية الشائعة في مصر ولبنان والجزائر، ويتطلع إلى التحديات المستقبلية المطروحة أمام الناشطين البيئيين. حيث سيستمر تطور أنماط النشاط البيئي استجابةً لهذه الظروف الجديدة، بالاعتماد على الجهات الفاعلة والتكتيكات المتّبعة وأشكال التفاعل السائدة بالفعل في المنطقة.

جيني سويرز تشغل منصب أستاذة مشاركة للعلوم السياسية في جامعة نيوهامبشاير، دورهام. تركز أبحاثها على التقاطعات بين الاقتصاد السياسي والقضايا البيئية في الشرق الأوسط، لا سيما في مصر حيث أجرت أبحاثاً ميدانية مكثفة. تشمل منشوراتها ذات الصلة: *Environmental Politics in Egypt: Experts, Activists, and the State* (Routledge 2013); coeditor of *The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt* (Verso 2012); coauthor of "Securitization of Water, Climate, and Migration Linkages in Syria, Jordan, and Israel," in *International Environmental Agreements: Politics Law and Economics* (2015); and coauthor of "Climate Change, Water Resources, and the Politics of Adaptation in the Middle East and North Africa," in *Climatic Change* (2011); among numerous other articles and chapters

٢. الفوسفات التونسي وسياسة الأطراف

فرانسيس غيليس وإيكارت ورتز

بدأت الانتفاضات العربية في ديسمبر ٢٠١٠ في تونس، البلد الذي كان قد تم الترحيب به من قبل حكومات أوروبية ومؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بوصفه نموذجاً يحتذى به للتنمية الاقتصادية وإدارة الموارد. وغابت الشروخ الخفية تحت السطح عن انتباه مخططي التنمية هؤلاء. جمع نظام بن علي ما بين لبرلة اقتصاديّة وتوجه تصديري من جهة، وجهاز دولة متزايد القمع من جهة أخرى. وفي حين حققت تونس معدلات نمو هائلة في الاقتصاد الكلي، توزّعت الثروة بشكل غير متساو على السكان، فيما عانى الهامش، في ذلك الوقت، من صروف الإهمال. بلغت معدلات البطالة في المناطق المحرومة في الغرب والجنوب نحو ضعفي ال١٥ بالمئة التي تمثل معدل البطالة في العاصمة تونس والمناطق الساحلية؛ وهنا أضرم بائع الخضار محمد البوعزيزي النار بنفسه واندلعت الثورة التونسية. يذكر أن اضطرابات اجتماعية مماثلة كانت قد بدأت من قَبل في المناطق التونسية النائية، كانتفاضة الخبز في العام ١٩٨٤ وانتفاضات مناجم الفوسفات في تونس في العام ٢٠٠٨. من الواضح أنّه لا يمكن تحقيق انتقال ناجح في تونس إلا إذا حصل السكان المحرومون اقتصادياً في الأطراف على معاملة أكثر عدلاً، الأمر الذي يعني وبشكل حاسم تطوير عقد اجتماعي بديل وإعادة هيكلة التكوينات الاجتماعية والإيكولوجية التي أفضت إلى رخاء النخب عبر الوطنية فيما تسببت بتدهور بيئي.

لعبت مناجم الفوسفات المحيطة بمنطقة المتلوي دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية لأطراف تونس، وكانت محل خلاف في الاحتجاجات الاجتماعية والسياسات النقابية. وفي ما عدا منطقة قاحلة من الهضاب المرتفعة، فإن اكتشاف خام الفوسفات أواخر القرن التاسع عشر منح البعض ثروةً طائلة لا يحلمون بها. في فترة الاستعمار، كانت هذه القلّة هي شركات الفوسفات التي طورت المناجم، والسلطات الاستعمارية التي شكّل لها الفوسفات مصدراً ثميناً لدخل الضرائب. ثم شهد استقلال تونس في العام ١٩٥٦ واستراتيجية التطوير اللاحقة التي اعتمدت سياسة "التصنيع لاستبدال الواردات" توسعاً أكبر في تعدين الفوسفات، الذي استُخدم لتوفير التمويل لكثير من مشاريع البنية التحتية خارج المنطقة. قرر الزعماء التونسيون تطوير الساحل أولاً، حيث كانت مستويات التعليم والبنية التحتية أفضل من المناطق الداخلية، ثم أملوا في الاستفادة من هذا التطور لتحويل السياسة نحو الداخل. لكن هذا التحول لم يتحقق في السبعينيات والثمانينيات. ثم كان إهمال المناطق الداخلية سياسة راسخة تعزّزت مع اللبرلة الاقتصادية خلال سنوات حكم بن علي.

يستخدم هذا البحث أدبيات رمادية لم يسبق استعراضها بما فيه الكفاية، ومقابلات شخصية مع مسؤولين وخبراء ورجال أعمال، ويناقش الدور التأسيسي لتعدين الفوسفات والنقابات في سياسات الأطراف في تونس—السياسات التي تأثرت تأثراً حاسماً بأجندات التنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبانتقال النخب الوطنية إلى رأسمالية المحسوبية في عهد بن علي، وتفاعلها مع المانحين الدوليين ومؤسسات التنمية. يقدم هذا الفصل أولاً لمحة تاريخية عن تعدين الفوسفات التونسي ودوره في التنمية الإقليمية. ويحلل ثانياً توجهات السياسة حيال أطراف تونس، ودور الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، النقابة العمالية في البلاد؛ وظهور لاعبين اجتماعيين جدد. ويلقي ثالثاً نظرة تفصيلية على هذه الصراعات ودورها خلال إضرابات مناجم الفوسفات في العام ٢٠٠٨ وبعد العام ٢٠١١. ويختتم الفصل باستشراف للتطورات المستقبلية المحتملة.

فرانسيس غيليس يشغل منصب باحث أوّل مشارك في مركز برشلونة للشؤون الدولية CIDOB. تركز اهتماماته البحثية على تحليل الاتجاهات الناشئة المتعلقة بالغاز، وربطها بالأولويات السياسية لإسبانيا وأوروبا والولايات المتحدة. يتخصص غيليس في اتجاهات الأمن والمال والطاقة في أوروبا وغرب البحر الأبيض المتوسط، وهو معلق إعلامي، بشكل ملاحظ في BBC العالمية. وقدم استشارات لحكومات غربية (المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة) ولشركات كبرى أوروبية وأمريكية ويابانية عاملة في شمال أفريقيا. تشمل منشوراته الحديثة: "North Africa's New Directions" in *The Cairo Review of Global Affairs*; and "The Frontiers of North Africa Need Reconsidering" in *The Challenge of North Africa* (University of London Institute in Paris 2014); among many other articles.. He was the *Financial Times* North Africa correspondent from 1981–95, and now contributes to major newspapers such as *The New York Times*, *Wall Street Journal*, *Le Monde*, *El Pais*, and *La Vanguardia*.

إيكارت ورتز يشغل منصب باحث أول في مركز برشلونة للشؤون الدولية CIDOB ومحاضر غير متفرغ في معهد برشلونة للدراسات الدولية IBEI. كان في السابق زميلاً زائراً في جامعة برينستون ومدير الدراسات الاقتصادية في مركز الخليج للأبحاث في دبي. تشمل اهتماماته البحثية قضايا الطاقة والمال في منطقة الخليج والشرق الأوسط، والأمن الغذائي في الشرق الأوسط، والاستثمارات الخليجية الزراعية، وصناديق الثروة السيادية، والتنويع الاقتصادي. ورتز هو مؤلف كتاب *Oil for Food*, (Oxford University Press 2013) and editor of *GCC Financial Markets* (Gerlach 2012). Other publications include "Environment, Food Security and Conflict Narratives in the Middle East" in *Global Environment* (2014); and "The Governance of Gulf-Agro Investments" in *Globalizations* (2013).

٣. تسنيد النفط وتداعيات ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي

جيل كريستال

يعاين هذا الفصل البناء السياسي للفهم الجديد لكيفية ارتباط الموارد الطبيعية بالأمن في دول مجلس التعاون الخليجي. يبدأ الفصل بمناقشة دور النفط في تشكيل الدولة والطبقة، ويتدارس عملية تحويله إلى مسألة أمنية في الخليج، وهو اتجاه برز خاصة في السنوات العشر إلى الخمس عشرة الأخيرة. وأُوثّق القوى الدافعة والدوافع الكامنة وراء هذه العملية، على المستويين الإقليمي والمحلي، ثم أختتم ببعض انعكاساتها على الروابط بين الموارد الطبيعية ومسارات التنمية والمخرجات السياسية.

إن النفط يختلف عن الموارد الطبيعية الأخرى، لا سيما من حيث أهميته الاقتصادية ودوره في هيكلة السياسة في الشرق الأوسط. إنّ دوره المركزيّ المبكّر في توطيد قوة ملوك الخليج وأمرائه، ودوره في خلق علاقة غير متكافئة بين الحكام والسكان، وفي خلق أيديولوجية تدعم هذه العلاقة، هي أمور استطاعت معاً أن تهيكل المعارضة وأن تضغطها أيضاً في كثير من الميادين، ومن بينها النشاط البيئي. إن مكافحة التدهور البيئي المرتبط بالهيدروكربونات (مثل حرائق النفط في العام ١٩٩١ التي أظلمت سماء الكويت وخفّضت نوعية الهواء ولوّثت المياه الجوفية ومحطات تحلية المياه الخليجية) اعُتبرت منذ البداية شأناً يخصّ الدولة وحدها، ما ترك النشطاء البيئيين يبحثون عن طرق سياسية أقل صراحة للتعبير عن معارضتهم. ومع ذلك، فإن التطورات اللاحقة ستؤدي إلى مزيد من إغلاق المجال أمام اختلاف الرأي، في إطارٍ تعتبره الدولة حمايةً للموارد والأشخاص.

إن هجوم منظمة القاعدة في العام ٢٠٠٦ على حقل بقيق النفطي في السعودية كان بمثابة نقطة تحول أدت إلى "تسنيد" سريع للنفط، في المملكة العربية السعودية أولاً ثم في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وبسبب الدور المركزي الاقتصادي للهيدروكربونات، لم تواجه الحكومات أي مقاومة في تطبيق أطر أمنية باعتبار أن مرافق النفط تتعرّض للخطر. ومع بداية الانتفاضات العربية في العام ٢٠١١، ومن ثمّ انخفاض أسعار النفط في العامين ٢٠١٣-٢٠١٤، عمقت الأنظمة الخليجية نزعاتها الاستبدادية. وبات الخطاب التسنيد، الذي تمحور أصلاً حول النفط، يمكن استخدامه الآن ضد أي معارضة، وحول أي قضية كانت؛ إذا نظرت الحكومات إلى جميع أصحاب الرأي المخالف من خلال عدسة الإرهاب. وعلى الموجة ذاتها، كان حكام دول مجلس التعاون الخليجي أكثر استعداداً لربط أجهزتهم الشُّرَطيّة الداخلية بإطار أمني إقليمي كانت المملكة العربية السعودية تفضله دوماً.

أشاع الإطار الاستطرادي للإرهاب شعوراً بإلحاح مجموعة من المشاكل، ما قلل من الحاجة الواضحة إلى الرقابة العامّة. عندما انخفضت أسعار النفط، خفضت الحكومات دعمها للسلع الشعبية. المقايضة التاريخية بين الهدوء السياسي والثروة لم تعد مطروحة الآن، حيث قدمت الحكومات معادلة جديدة: الطاعة السياسية مقابل الأمن. وبذلك أسّست الحكومات خطاباً تسنيدياً يحاكي جميع الأغراض، يمكن استخدامه في مجموعة متنوعة من الحالات. فبحلول العام ٢٠١٧، تمكنت المملكة العربية السعودية من الاستغناء كلياً في خطابها عن التركيز على الحيوية الاقتصادية للنفط؛ وبات بإمكانها أن تستحضر حقبة من الإرهاب فضفاضة المعالم لإطلاق حظر على منافستها الإقليمية، قطر، وحرمانها من الوصول براً إلى الغذاء والماء. يشرح هذا الفصل ما حدث لجعل هذا ممكناً.

جيل كريستال تشغل منصب أستاذة كرسي كورتيس لايليس الثالث للعلوم السياسية في جامعة أوبورن، ومتخصصة في السياسة المقارنة والشرق أوسطية، وتشمل اهتماماتها البحثية الحالية السياسة الخليجية، والسلطوية والديمقراطية، والمسائل الشُّرطيّة، والاقتصاد السياسي. ألّفت عدداً من الكتب أهمهما كتابين عن الخليج: *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge University Press 1995) and *Kuwait: The Transformation of an Oil State* (reprinted, Routledge 2017). Other publications include "Tribes and Patronage Networks in Qatar" in *Tribes and States in a Changing Middle East* (Oxford University Press 2015); and "Eastern Arabian States: Kuwait, Bahrain, Qatar, United Arab Emirates, and Oman" in *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*, 8th edn. (Routledge 2018); among others.

٤. تخضير المناظر الطبيعية الخليجية: الفرص الاقتصادية، والمقايضات الاجتماعية، وتحديات الاستدامة

علي القبلاوي

تعدّ القضايا البيئية قضايا معقدة جرّاء تداخلها وترابطها بآن معاً مع المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن توافر المياه، على وجه الخصوص، هو محور التنمية، إذ أنّ كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية تعتمد في نهاية المطاف على المياه من أجل الاستدامة. وقد سلّطت القمة العالمية للتنمية المستدامة للعام ٢٠٠٢، التي انعقدت في جوهانسبرغ، الضوء على الروابط بين إدارة المياه والزراعة والتصنيع؛ والصحة والتلوث؛ والاستدامة وتوليد الطاقة. وفي العالم العربي تحديداً تكتسي هذه "الترابطات المائية" بطبيعة وجودية. لكن، وعلى الرغم من الشحّ الخطير للمياه في شبه الجزيرة العربية، وندرة احتياطات المياه الجوفية، ونسب التبخر المرتفعة للغاية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي استثمرت بشكل كبير في "تخضير" مناظرها الطبيعية على مدى عقود. يدرس هذا الفصل عملية تخضير المناظر الطبيعية منذ بدايتها وحتى استكمالها.

يرتبط مصطلح "التخضير" بتطور سياسات الحزب الأخضر في أوروبا، ما يؤثر على نحو متزايد بالبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم. ويشير مصطلح "التخضير" ومصطلح "الوعي البيئي" بشكل أوسع، إلى أنماط حياة جديدة بالإضافة إلى سمعة العلامات التجارية. لكننا نستخدم هذا المفهوم هنا كمقاربة نشطة ومتكاملة لتقدير وإدارة والإشراف على العناصر الحية للنظم الاجتماعية والإيكولوجية. يحدث التخضير في المدن والبلدات والبلديات والمستوطنات غير النظامية في المناطق الحضرية والمحيطة بالحضرية. وبرأيي فهو يغطي أي محاولة نشطة من أجل تحسين الاستدامة، بدءاً من إعادة التدوير في المنازل ووصولاً إلى تبني الفلسفات البيئية في الشركات. في المناطق الحضرية، استخدم كروسكي وآخرون مصطلح "تخضير" للإشارة إلى عملية إصلاح المناظر الطبيعية وترميم الممتلكات المتهاوية، وتعزيز النمو، والحفاظ على المناطق الطبيعية، مثل المتنزهات والحدائق وأفنية وجنائن المباني السكنية. وهنا، يشير مصطلح "تخضير" على وجه التحديد إلى استخدام الموارد الطبيعية لزراعة النباتات والغطاء النباتي في دول الخليج العربية. وتشمل أنواع المناظر الطبيعية التي يتناولها هذا الفصل الأراضي الزراعية، والمدن، والمواطن الطبيعية المتدهورة.

تغطي معظم الأدبيات مشكلة التنمية الزراعية والاستدامة من منظور الاستخدام المستدام للمياه وتنويع مواردها. ولا توجد دراسات وافرة تدرس الحلول التقنية اللازمة للحد من حاجة النباتات المستخدمة في تخضير المناظر الطبيعية للمياه. يتدارس هذا الفصل استدامة المناظر الطبيعية الخضراء في مدن وصحارى دول الخليج العربية؛ ويستكشف طرق العمل مع الطبيعة، وليس ضدها، من خلال اقتراح مقاربة تحافظ على الموارد المائية المحدودة للغاية، مع ضمان استدامة المناظر الطبيعية الحالية والجديدة.

تعتمد العديد من المناظر الطبيعية الحالية على جلب وغرس المزروعات الغريبة أو نباتات الزينة التي لا تتكيف مع البيئة المحلية. ولذلك، تبذل دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً أكبر لتنويع مصادر المياه العذبة، مثل مياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة، لتأمين الاحتياجات المائية الضخمة لهذه النباتات. إنّ الطابع غير العمليّ لاستخدام النباتات الغريبة ونباتات الزينة في تنسيق الحدائق يظهر ميزة استخدام النباتات المحلية كبديل قابل للتطبيق، إذ تتكيف النباتات الأصلية جيداً مع البيئة المحلية، وتستهلك جزءاً فقط من المياه العذبة التي تستهلكها النباتات الغريبة. يستكشف هذا الفصل ميزة استخدام النباتات المحلية، وطرق إصلاح المناظر الطبيعية المتدهورة، واستخدام مصادر المياه غير التقليدية، مثل مياه البحر، لأغراض الري. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام النباتات المحلية في تخضير الصحارى وإصلاح المناظر الطبيعية المتدهورة من شأنه أن يساعد في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كجزء من الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ.

علي القبلاوي يشغل منصب مدير بنك بذور ومعشبة الشارقة، وأستاذ مشارك في جامعة الشارقة. وتشمل اهتماماته البحثية بيئة النبات، والتنوع البيولوجي، والمحافظة على النباتات الصحراوية، وإدارة المراعي، وتكاثر النباتات المحلية في الإمارات، واستخدام النباتات المحلية الصحراوية في المناظر الطبيعية الحضرية. تشمل مقالاته المنشورة: "Artificial Forests as Conservation Sites for the Native Flora of the UAE;" "Restoration of Desert Ecosystems;" and "Biodiversity and the Conservation of Desert Plants;" among many others, in environmental journals such as *Forest Ecology and Management, Journal of Arid Environments*, *Arid Land Research and Management*, and *BMC Ecology*.

٥. حرق مستقبل الصومال: التجارة غير المشروعة بالفحم بين القرن الأفريقي والخليج

إيليا غريدنيف

جعَل اقتصاد الحرب في الصومال من تجارة الفحم غير المشروعة مصدراً من مصادر الدخل القليلة المربحة في البلاد. يمول هذا المورد الطبيعي، وإن كان مدمراً وغير قانوني تصديره، مجموعة من قوات الأمن، ويُكسبُ حفنة من الأفراد الإيرادات اللازمة لإدارة البيئة السياسية الهشة والمضطربة. توضّح تجارة الفحم، التي تتم في ظروف متشابكة ومعقدة على نحو لا يصدق، الحالة الراهنة في الصومال. إنّها ترمز إلى دولة غارقة في تنمية غير متساوية أو محدودة، يعوقها العنف الشديد والجريمة. إن العواقب السلبية لهذه الصناعة، بدءاً من تأثيرها على البيئة ووصولاً إلى تمويل جماعة "حركة الشباب المجاهدين" المنبعثة من جديد، تقوض الخطاب التنموي للحكومة الفيدرالية الصومالية وتتجاهل قضايا الحوكمة الأوسع.

يرى هذا الفصل أن تجارة الفحم تكشف الاقتصاد السياسي للصومال بوصفه محركاً للنزاع المستمر الذي تغذيه المصالح المحلية والإقليمية والدولية المتنافسة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى ميل دول مجلس التعاون الخليجي إلى شراء الفحم الصومالي، سواء أكان مشروعاً أو غير مشروع، للاستخدام المحلي. ويسهم هذا النشاط التجاري في الاختلالات الرجعية للبلاد. وفي الوقت نفسه، فإن دول مجلس التعاون الخليجي التي تتسابق على التأثير الجغرافي السياسي عبر القرن الأفريقي تعزّز عدم انتظام توزيع الموارد وتزيد تمويل قادة الصومال. لقد غذت هذه العملية شهية النخبة السياسية التي لا تشبع من أجل الاستئثار برعايتها، وأنتجت سلسلة من المزاحمات التي تزيد من زعزعة استقرار الصومال ومنطقة البحر الأحمر كله.

يدرس هذا الفصل استخدام أحد الموارد الطبيعية، الفحم، وتجارته عبر الحدود كوسيلة لتوضيح كيفية تقوية روابط الصومال مع دول الخليج، والعالم العربي والإسلامي كله. وأزعم أن هذا التقارب المتنامي إذ يقدّم أشكالاً مفيدة من المساعدة والدعم، فإنّه يشكّل في الوقت نفسه عامل زعزعة لاستقرار الصومال، البلد الذي أصبح مصدر قلق استراتيجي متزايد للقوى الغربية والناشئة.

مما لا شك فيه أنّ تجارة الفحم الصومالي ستتواصل بغض النظر عن الحظر والضغوط والقوانين الدوليّة. وبالتالي، فإنّ ثمّة حاجة في هذا الصدد إلى اتّباع نهج واقعي لإضفاء الطابع الرسمي على هذا القطّاع، بما يعمّم الفائدة لتشمل مجموعة أوسع من مجرد الحفنة الصغيرة التي تستأثر بفوائده في الوقت الحاضر. ونظراً لأن التجارة تتوجّه بشكل مباشر إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه من الواجب ممارسة ضغط أكبر على المستخدمين النهائيين، لكي يستثمروا في برامج إعادة تشجير أو تجديد مواقع محددة في الصومال. ولتجنب هيمنة وضرائب حركة الشباب، ينبغي أن تدار مبادرات الفحم بالقرب من المراكز الحضرية الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية، في غوبالاند على مشارف كيسمايو مثلاً، حيث يمكن الاستعانة بدعم الجنود الكينيين لحماية التجار أو المنتجين في الأعمال التجارية القانونية المشروعة. حينئذ سيمكن توظيف الأموال المكتسبة من التجارة الرسمية في برامج مجتمعية محددة، مثل التعليم والحماية البيئية والمبادرات الأمنية. يمكن لمثل هذه المبادرات المتكاملة، إذا دعمتها دول الخليج، أن تشهد انبثاق برنامج رسمي نظامي لتنمية الفحم النباتي في الصومال، يمكنه أن يعالج مخاوف تغير المناخ وإزالة الغابات والفقر.

إيليا غريدنيف يشغل منصب باحث أول في مؤسسة ساهان للأبحاث في نيروبي، كينيا. عمل في السابق كمراسل شرق أفريقيا ل بلومبيرغ نيوز. تشمل اهتماماته البحثية إصلاح قطاع الأمن في الصومال، وسياسات القرن الأفريقي، والحرب، والمجاعة. حصل على عدد من جوائز الصحافة الدولية.

٦. القرصنة والصيد غير المشروع في القرن الأفريقي: دور منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أفيار أ. علمي

لطالما كان البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي من المسارات الحيوية للملاحة والسفر العالميين. وتكتسي هذه المياه بأهميّة خاصة لدى معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمرّ عبر خليج عدن أكثر من ٢٠ بالمئة من الشحن العالمي، بما في ذلك ٧٠ بالمئة من المنتجات البترولية في العالم و٨٠ بالمئة من رحلات الشحن البحري الأوروبي. وتعتمد القوى الاقتصادية الصاعدة في الهند والصين اعتماداً كبيراً على هذا الطريق. وتمر عبر هذا الطريق المهمّ غالبية المنتجات النفطية القادمة من منطقة الخليج والمتجهة إلى أوروبا. وترتبط عمليات القرصنة البحرية، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، وعمليات التجارة القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتباطاً وثيقاً بطرق متعددة.

ويقول العديد من الباحثين أنه بسبب غياب الدولة، ازداد أيضاً الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات السامة على الساحل الصومالي منذ العام ١٩٩١. وقد استفادت عدّة سفن من مختلف أنحاء العالم من غياب السلطة في الصومال. وقد قام أولئك الذين يمارسون الصيد الجائر غير القانوني بمضايقة صيادين صوماليين وقتلهم في بعض الأحيان. تستخدم سفن الصيد غير القانونية القادمة من إيران واليمن وكوريا الجنوبية ومصر وإسبانيا ومن دول أخرى سفناً أكثر تطوراً، مما يجعل الصيد بحريّة أمراً صعباً على الصيادين الصوماليين الفقراء الذين يودّون الصيد من مياههم الإقليمية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن إلقاء النفايات السامّة في وقت مبكر من تسعينات القرن الماضي. وأدى ذلك إلى تغذية الشكاوى واسعة النطاق التي رفعها الصوماليون ضد الصيد غير القانوني، مما ساهم في انتشار نظريات المؤامرة. لذلك، بادر القراصنة إلى تسييس هذه القضايا من خلال الزعم بأنهم كانوا حراس شواطئ يحاربون الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات السامة.

وقدم آخرون تفسيرات سياسية مختلفة للصيد غير القانوني. إذ جادل البعض بأن الصومال لم تطالب في الماضي بمنطقتها الاقتصادية الخالصة (EEZ)، ولم تكن هناك دولة عاملة، وأن هذا جعل من البحار الصومالية متاحةً بحرّيّة للجميع. هذه الآراء القانونية المسيّسة جعلت السلوك العدواني المفترس للسفن التي كانت تشارك في الصيد الجائر غير الشرعي يبدو شرعياً. هذا، فيما حصل بعضها على تراخيص غير مشروعة من زعماء وأمراء حرب محليين غير مؤهلين أصلاً لإصدار وثائق ملزمة قانوناً. بالإضافة إلى ذلك، قدم بعض الباحثين مبرراً اقتصاديا لتكاثر القرصنة في القرن الأفريقي. انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصومال إلى ٩٧ دولاراً في ١٩٩١. بل إنّ تفاقم الوضع الاقتصادي للبلد شجع على التدخل الإنساني الذي قادته الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢ ضمن عملية إعادة الأمل في الصومال. وترعرع جيل صومالي جديد وسط الفوضى وفي خضم ظروف انعدام الدولة لفترات طويلة. نشأ الشباب الصومالي، الذي كان الهدف الرئيسي للتوظيف لدى القراصنة، وسط حرب أهلية ويأس اقتصادي. والحجة هي أن القرصنة وليدة الفقر، ما اضطر القراصنة إلى حمل السلاح ومهاجمة السفن العابرة لخليج عدن لمجرد أنهم لا يملكون وسائل شرعية أخرى للبقاء على قيد الحياة.

يتناول هذا الفصل الجغرافيا السياسية للقرصنة البحرية وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم في مياه القرن الأفريقي. يقدم الفصل أولاً نبذة تاريخية عن القرصنة البحرية في الصومال، مؤكّداً على أنها ظاهرة جديدة في المنطقة. ويناقش ثانياً أبعاد الصيد غير القانوني في المياه الصومالية. وثالثاً، يعيد دراسة وتقييم التفسيرات السياسية والاقتصادية للأنشطة البحرية السرية في ظل غياب الدولة، والصيد غير المشروع، وإلقاء النفايات السامة، والفقر. ورابعاً، يحلل الفصل الآثار المترتبة على القرصنة والصيد غير المشروع في المنطقة. على الصعيد الأمني، هاجم القراصنة واختطف العديد من سفن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الصعيد الاقتصادي، خسرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجارة قيّمة ودفعت أقساط تأمين مرتفعة. علاوة على ذلك، خلال فترة ذروة القرصنة (٢٠٠٥-٢٠١٢)، انخفضت صناعات الصيد والسياحة في البلدان الواقعة في المناطق المتضررة من القرصنة. ويختتم الفصل بتقييم مساهمات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معالجة انعدام الأمن البحري وتدمير البيئة، معتبراً أن هذه البلدان تلعب دوراً شكلياً في الجهود الرامية لمكافحة القرصنة، فيما تعمل في الوقت نفسه على إدامة الصيد غير القانوني في مياه القرن الأفريقي.

أفيار علمي يشغل منصب أستاذ مساعد في الشؤون الدولية بجامعة قطر. تشمل اهتماماته البحثية الأمن الدولي، والإسلام السياسي، وبناء الدولة، والصراعات، وبناء السلام، وأفريقيا. ألّف عدد من المنشورات الأكاديمية، أهمها كتاب: *Understanding the Somalia Conflagration: Identity, Political Islam and Peacebuilding* (Pluto Press 2015); "Developing an Inclusive Citizenship in Somalia: Challenges and Opportunities" in *Bildhaan: An International Journal of Somali Studies* (2016); and "Piracy in the Horn of Africa Waters: Definitions, History and Modern Causes" in *African Security* (2015); among others.

٧. تعلّم التعددية الجغرافية السياسية: نحو نظام نفطيّ دولي جديد؟

كليمنت هنري

يمكن النظر إلى الشرق الأوسط على أنه مطبخ الجحيم، مستودع معظم النفط الذي يتم الوصول إليه بأسعار رخيصة في العالم، والذي يسبب كثيراً من الاحتباس الحراري. ونظراً لتأثيره البيئي، فإنّ محاولات احتواء كلية وجوده يجب أن تكون أولوية بالتأكيد لأي إيكولوجيا سياسية في المنطقة. كما ينظر الكثيرون إلى الشرق الأوسط على أنه جائزة جغرافية السياسية كبرى تتوزع على ثلاث قارات، تتم تجزئتها الآن بشكل حاد من خلال حروب بالوكالة تشهدها ليبيا وسوريا واليمن. وفي حين لا تدور هذه الصراعات حول النفط، بل تمتلك دوافع محلية مهمة، فإن القيمة الاستراتيجية المنسوبة لهذه السلعة عززت الأهمية الجغرافية السياسية للمنطقة بوصفها ساحة للمنافسة بين القوى العظمى.

إلا أن الإيكولوجيا السياسية، لا سيما في تفسيراتها الأكثر بنيوية، قد توحي بأن النفط يُنظر إليه على أنه، كغيره من السلع، من دون أي قيمة استراتيجية خاصة. ألم يكن "تسنيد النفط" مجرد فكرة انبثقت لدعم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي ولإضفاء الشرعية على سلوك الولايات المتحدة في حماية العالم الحر والضغط على الخصوم المحتملين؟ ومع ذلك، فإن المبالغة في التشديد على هذه السردية لا تتجاهل فحسب كيف كان النفط عاملاً مادياً أساسياً في تشكيل الدول وبنائها في القرن الماضي، بل وتتجاهل أيضاً كيف تمكّن منتجو النفط، في ظل الهيمنة الأنجلو-أميركية، من السيطرة على الإنتاج أولاً في تكساس ثم في كل العالم غير السوفياتي. واستجابةً للتخمة النفطية في أوائل الثلاثينيات، عندما انخفض سعر النفط إلى أقل من ١٠ سنتات للبرميل، استحوذت هيئة السكك الحديدية في تكساس على سلطة توزيع الإنتاج. وفي وقت لاحق، طور منتجو النفط الرئيسيون وسائل أخرى فيما بينهم لإدارة إنتاج نفط الشرق الأوسط، تفادياً لإشباع السوق، وحدوث كوارث مالية.

وفي غياب أي حكومة، طورت الشركات عبر الوطنية الرئيسية أشكالاً أخرى من الحوكمة يصفها الدوليون الليبراليون بأنها "أنظمة". وبتدعيم مؤسساتها، يمكننا مشاهدة كيف أنّ المصلحة الذاتية العقلانية تعمل على شكل معضلات السجناء المتكرّرة. فالقرارات المتعلّقة بالمعضلات ذات الاهتمام المشترك تتطلب فاعلين ينظرون إلى ضمان أرباحهم على المدى الطويل، وليس إلى جني مكاسب سريعة يحققها الشقاق. وكما ناقش هذا الفصل، فإن "الأيدي القوية" لمنتجي النفط الرئيسيين دعمت احتكار القلة، ذاتي الحوكمة، الذي حافظ على سيطرته على الإنتاج. في الواقع، كانت أسعار تصدير تكساس في وقت لاحق بمثابة علامة على أسعار النفط الدولية. وحتى العام ١٩٥٩، عندما فرضت الولايات المتحدة ضوابط على واردات النفط الأرخص القادم من الشرق الأوسط، كان النفط الخام سلعة قابلة للاستبدال حقاً (بغض النظر عن تعدّد درجاته المتنوعة)، يتم تداولها في سوق عالمي واحد.

بغض النظر عن وضعه كمَورد استراتيجي فريد في فترات زمنية مختلفة في القرن العشرين، يقترح هذا الفصل النظر إلى النفط بوصفه مجرد سلعة، ولكن من نوع خاص يتطلب استثمارات متكتلة، وأزمنة طويلة، وبالتالي اتخاذ تدابير مبتكرة ليتناسب العرض مع الطلب: فللنفط خصائص متنوعة، ذات تبعات مهمة على نوع المؤسسات التي يمكن بناؤها حوله. لكنّ فكرة قيمته الاستراتيجية تمثل منبراً مفيداً لتدريس القوى العظمى، التي ربما ما زالت تؤمن بالفكرة، وممارسة التعددية الجغرافية السياسية.

كليمنت مور هنري يشغل منصب أستاذ متقاعد في قسم الحكومة، في جامعة تكساس في أوستن، حيث درّس ابتداءً من ١٩٨٧ إلى ٢٠١١. وكان حتى مايو ٢٠١٦ أستاذاً زائراً للأبحاث في معهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية، بعد ترؤسه قسم العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة (٢٠١١-٢٠١٤). سبق له أن درس في جامعة كاليفورنيا، في بيركلي (١٩٦٣-١٩٦٩) وفي لوس أنجليس (١٩٨٤-١٩٨٦)، وفي جامعة ميشيغان، ومعهد الدراسات السياسية في باريس، والجامعة الأمريكية في بيروت، حيث أدار كلية إدارة الأعمال في أوائل الثمانينات. تشمل أعمال هنري: *The Arab Spring: Will It Lead to Democratic Transitions?* (Palgrave Macmillan, 2013), coedited with Ji-Hyang Jang; *Globalization and the Politics of Development in the Middle East* (Cambridge University Press, 2010), coathored with Robert Springborg; and *The Politics of Islamic Finance* (Edinburgh University Press, 2004), coedited with Rodney Wilson.

٨. الشحّ كمحرّك للتنمية الاقتصادية: تأثير دعم أسعار الطاقة على تنويع الصادرات في الشرق الأوسط

ويسيل ن. فيرميولين

تعاني عدّة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص نسبي في التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي، الأمر الذي يعدّ مشكلة ناقشتها بقوة تقارير التنمية البشرية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحللتها على نطاق واسع. وقد أبرزت الأدبيات الافتقار إلى حالة المنافسة بين الشركات القائمة، والمحظورات والعراقيل الكبرى التي تواجه الوافدين الجدد والمنافسين، والتي تحول دون حصولهم على موطئ قدم في هذه الاقتصادات؛ إذ أنه كثيراً ما تمنح الحكومات امتيازات للشركات المحلية تحميها من المنافسة المحلية والدولية، عبر تدابير وحواجز تنظيمية وتجارية.

إن التبعية لسوق شَكّله التدخّل الدَّولي، مسألة تقع—في اعتقادي—في صميم مسألة التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وثمّة شكوك جدية، خاصة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بشأن الاستدامة الاقتصادية للقطاعات غير المعتمدة على الموارد الطبيعية، إذا ما غابت الإيجارات والأرباح المتولدة في قطاع الموارد. فالموارد الطبيعية للدول الغنية بالموارد سمحت ببناء اقتصاد يعتمد على شركات لا تتطابق بشكل عام مع مفاهيم الإنتاجية والكفاءة والابتكار المعتمدة في البلدان الأخرى. وفي المقابل، فإنّ لهذا الأمر عواقب على نجاح البلد في تطوير صناعات مختلفة لا تعتمد على الموارد، أي قدرته على التنويع الاقتصادي الذي كان ومازال الموضوع الرئيس في سياسات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن مثل هذا الاعتماد ونقص الابتكار وعدم الكفاءة هيمن بين الأسباب الرئيسية التي تجعل الدول الخليجية على وجه الخصوص أكبر دول العالم المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. والحال، فإنّ العالم العربي يساهم بشكل غير متناسب بتغير المناخ، وذلك جرّاء أنماط إنتاج واستهلاك منحرفة؛ وبالتالي فإن هناك ثمناً اقتصادياً وبيئياً شديداً يدفعه.

أنظر في هذا الفصل إلى أداة سياسية واحدة تحديداً: دعم أسعار الطاقة؛ وأهتمّ بالتأثير المحتمل لهذه السياسات على تدابير التنوع الاقتصادي القائمة على التجارة، وبالتالي تأثيرها الحاسم على التنمية، تثبيطاً أو تشجيعاً، في سياقات شحّ الموارد ووفرتها. يتجنّب هذا الفصل السؤال عن الأغراض السياسية التي قد تخدمها سياسات دعم الأسعار هذه. وبدلاً من ذلك، يستخدم أسلوباً إيجابياً للتحقيق في العلاقة بين الدعم وأداء التصدير الدولي للبلدان. ينطبق هذا الفصل على النموذج الليبرالي لتنظير العلاقة ما بين البيئة والتنمية. ويهدف بشكل واضح إلى تحسين فهم كيفية تأثير تدخل الدولة على التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالدعم الحكومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد السياسي والعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين. فإذا اختارت الدولة تغيير سياسة الدعم التي تتبعها، فستتطلب عقداً اجتماعياً جديداً.

يمكن لدعم أسعار الطاقة أن يؤثر على تنويع التجارة في آليتين رئيسيتين، لهما تأثيرات متعارضة. فمن خلال جعل السلع ذات الطاقة الكثيفة أرخص من حيث الاستهلاك أو الإنتاج، يمكن لسياسات الدعم أن تخلق بيئة مفيدة للتنمية الصناعية عبر خفض تكاليف المدخلات بشكل مصطنع أو من خلال زيادة الطلب، حتى لو كانت التكاليف المالية لنظام الدعم كبيرة. ومع ذلك، قد يساعد الوقود المدعوم أيضاً في تفسير افتقار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى قطاع خاص متطور وديناميكيّ يولد الوظائف ويعزّز استقرار وثبات النمو الاقتصادي. كما يمكن لدعم أسعار الطاقة أن يثني عن الابتكار والتطوير التكنولوجي، لأن سعر مدخلات الطاقة سيبقى في هذه الحالة منخفضاً بشكل مصطنع. وفيما يهدف العالم إلى إيجاد حلول للوقود الأحفوري الباهظ الثمن (بسبب الضرائب والحاجة إلى تقليل غازات الدفيئة)، فإن شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست محفزة بالقدر نفسه على الابتكار، ما قد يضر بقدراتها على التصدير. "ما هي الآلية المهيمنة" سؤال تجريبي أود أن أجيب عليه في هذا الفصل، عبر تحليل الانحدار الاقتصادي.

ويسيل ن. فيرميولين يشغل منصب أستاذ مساعد في الاقتصاد في جامعة نيوكاسل في لندن، وكان سابقاً باحثاً في مركز أكسفورد لتحليل الاقتصادات الغنية بالموارد في جامعة أوكسفورد. تشمل اهتماماته البحثية التأثير الاقتصادي الكلي للموارد الطبيعية والهجرة والشركات والتجارة في السياقات الدولية والإقليمية، باستخدام الأساليب النظرية والتجريبية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى أبحاثاً حول الاستجابة الدولية للإبادة الجماعية. شارك فيرميولين في تأليف كتاب: *Failure to Prevent Gross Human Rights Violations in Darfur: Warnings to and Responses by International Decision Makers* (2003–2005) (Brill 2014); and "Dutch Disease and the Mitigation Effect of Migration: Evidence from Canadian Provinces" in *The Economic Journal* (2015); among others.

٩. سياسات الموارد الطبيعية في بحر قزوين: لعبة كبرى جديدة في عالم قديم

عباس مالكي

يعدّ بحر قزوين أكبر مسطّح مائي مغلق في العالم. وهو يشغل منخفضاً عميقاً على حدود أوروبا وآسيا بمستوى مياه يقارب ٢٧ متراً تحت مستوى أعالي البحار، وبحجم إجمالي يربو على ٧٨٠٠٠ كيلومتر مكعب من المياه المويلحة. وبسبب عزله عن محيطات الأرض في نهاية فترة البليوسين الجيولوجية (منذ ١,٨ مليون سنة)، فإن نظامه الإيكولوجي يضم بقايا من كائنات البحار الإقليمية الأكبر (ولا سيما المجمعات الحيوية الجغرافية في البحر الأبيض المتوسط والقطب الشمالي). والفرق الرئيسي بين بحر قزوين وغيره من المسطحات المائية الداخلية الكبيرة هو اتجاه خط الزواله وطوله الكبير (١٢٠٠ كيلومتر)، ما يؤدي إلى اختلافات كبيرة في المناخ فوق البحر وخاصة فوق منطقة مستجمعات المياه: فالشواطئ الشمالية معرضة للمناخ القاري الشديد، في حين أن الساحل الجنوبي والجنوبي الغربي منه يعدّ في المناطق الشبه استوائية.

إن عزلة حوض بحر قزوين، ومناخه، وخصائصه البيوفيزيائية الرئيسية قد أوجد نظاماً بيئياً فريداً. فبحر قزوين هو موطن ٨١٠ أنواع مختلفة من الكائنات الحيّة. لكن بحر قزوين يواجه اليوم، وعلى الرغم من هذا التراث الغني، كارثة محتملة. إن الإفراط في الصيد، وتصريف مياه الصرف، وتهريب الكافيار، واستكشاف وإنتاج الغاز والنفط، هي جميعاً عوامل تؤدّي إلى تدهور الكثير من الأحياء البحرية في قزوين. إن ضحايا هذا التدهور كثيرون، لكن الخطر يكمن في المصير الذي يتربّص بالجزء الأكبر من المخزون المتبقّي في العالم من سمك الحفش البري، أكثر سكان البحر شهرة. كان بحر قزوين في الماضي ينتج ما بين ٨٠ و٩٠ بالمئة من كافيار العالم، لكن كميات الصيد الكلية انخفضت بشكل كبير، من ٢٧ ألف طن في ١٩٩٠ إلى أقل من ١٠٠٠ طن في ٢٠١٠، وفقاً لبيانات مشروع CaspEco. تحيط خمس دول—أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان وإيران—ببحر قزوين، لكن الروابط بين العلم والسياسات ضعيفةٌ في الوقت الحالي، وبالتالي فهي تحدّ من اتّباع نهج جماعي عابر للحدود ضروري جداً للإدارة البيئية. فالمنطقة تعاني من ما يسمى "لعنة الموارد" بطرق متعددة، كما سيظهر هذا الفصل.

يهتم هذا الفصل في معظمه بفترة ما بعد ١٩٩١، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حين بدأ "شرق أوسط جديد" بالظهور. فمعظم دول آسيا الوسطى والقوقاز ذات أغلبية مسلمة؛ ويتطلع الكثير منها، إلى حد كبير، إلى الشرق الأوسط الفعلي والخليج سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وبالمثل، يوجد في روسيا عدد كبير من المسلمين في جمهوريات مختلفة. إن تقارب المسارات بين الشرق الأوسط و"بحر قزوين" يمنح شعوراً بأننا قد شاهدنا هذا الحدث من قبل. وفي حين أن التفاعل يحدث رسمياً ما بين دول قومية مستقلة، فإن تركات الماضي تؤثر على الكيفية التي تجمع بها الجغرافيا والعرق والدين والطاقة هذه الدول في الوقت الحاضر.

يدرس هذا الفصل سياسات الموارد الطبيعية في بحر قزوين، حيث تتنافس الدول الساحلية على الهيمنة على موارده من الطاقة وعلى طرقه إلى الأسواق العالمية على خلفية تغير المناخ، وتحديات الاستدامة على مستوى المنطقة، والتلوث المحلي. يشهد بحر قزوين تحولاً كاملاً، كما أنّ المصادر المحتملة لزعزعة الاستقرار—التي تزيد من تعقيد التعاون البيئي والتكامل السياسي—تشمل التفسيرات المتطرفة للإسلام، ونقص التنمية المستدامة، والعنف العرقي، والفساد، والاتجار بالمخدرات، والتدخل الخارجي. وتتفاقم هذه العوامل المزعزعة للاستقرار بالوضع الحبيس لبلدان قزوين، وضبابية نوايا الدول حيال بعضها بعضاً، والبنية التحتية المهترئة التي تعود إلى الحقبة السوفياتية. يستعرض هذا الفصل تلك التحديات بالتتابع، لكنه يتطرق أولاً إلى الأدبيات المتعلقة بالموارد والصراعات، من أجل وضع سياقات لسياسات الموارد الطبيعية في منطقة بحر قزوين.

عباس مالكي يشغل منصب أستاذ مساعد في سياسة الطاقة في قسم هندسة الطاقة في جامعة شريف للتكنولوجيا في طهران. باحث أول في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، في كلية كينيدي بجامعة هارفارد. وهو أيضاً نائب الرئيس للشؤون الثقافية والدولية في جامعة شريف، ورئيس المعهد الدولي لدراسات بحر قزوين. كان نائب وزير الخارجية الإيراني من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧، وعضواً في فريق التفاوض لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٧-١٩٩٢). شارك في تحرير كتاب: *U.S.-Iran Misperceptions: A Dialogue* (Bloomsbury 2014); coauthored *Iran Foreign Policy after September 11* (Book Surge 2008); and authored *Iranian Foreign Policy: Past, Present and Future Scenarios* (Routledge 2012); in addition to authoring numerous articles.

CIRS

Center for International and Regional Studies

جامعة جورجتاون قطر

GEORGETOWN UNIVERSITY QATAR

Center *for* International *and* Regional Studies

© ٢٠١٩ مركز الدراسات الدولية والإقليمية
جامعة جورجتاون في قطر
مؤسسة قطر

صندوق بريد ٢٣٦٨٩
الدوحة، دولة قطر

http://cirs.georgetown.edu
cirsresearch@georgetown.edu

هاتف ٨٤٠٠ ٤٤٥٧ ٩٧٤+

فاكس ٨٤٠١ ٤٤٥٧ ٩٧٤+